مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــــرام

التاريخ : ١٩٨١/٥/٢٥

لقـــاء الخـــرطوم وأبعـــاده التـكامليـــة والافـريقيـــة

التوافق الزمنى بين يوم افريقيا الثامن عشر «٢٥ مايو ١٩٦٣» ، مع الذكرى الثانية عشرة لثورة الشعب السودانى (٢٥ مايو ١٩٦٩) ، يأتى هذا العام متوجا بلقاء قمة التكامل السودانى المصرى .

وفضلا عن الانتماء العربى لتجربة التكامل السودانى المصرى فانها تشكل تجربة رائدة لتجارب التكامل الافريقى ويعزز هذا دور دولتى التكامل « مصر والسودان » فى العمل الافريقى المشترك .

ولعل الجوهر الحقيقى للتجربة والذى يعطيها سمة الاصالة وصفة الاستمرارية هى كونها تجربة مفتوحة لا تشكل محورا ضد طرف عربى أو افريقى ومنهاج العمل التكاملى السودانى المصرى بدروسه المستفادة هو دليل عمل طموح لكل تجربة تكاملية افريقية . ويكفى ان تطرح للمناقشة رؤية التجربة لقضية التنمية المشتركة وانعكاساتها على الواقع الافريقى .

ان التنمية المشتركة فى اطار التكامل السودانى المصرى هو القضية المحورية لكل خطوة تكاملية بين البلدين وهى الهدف الاستراتيجى لكل مشروعات التكامل وشركاته ، وهيئاته المتعددة . وليس أدل على هذا من التنسيق بين خطتى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى البلدين والتوجه الى العمل التكاملى المخطط والمبرمج فى اطار خطة التكامل الاقتصادى التى تم اقرارها عام ١٩٧٩ .

وان تنشيط العمل بهذه الخطة يدفع بتجربة التكامل الى آفاق جديدة فالخطة تركز على المشروعات سريعة العائد وتعطى الاولوية للمشروعات التى توفر متطلبات الانسان المصرى والانسان السودانى وتعطى كذلك دفعة للمشروعات الزراعية والصناعية والمجمعات الزراعية الصناعية بهدف العمل على زيادة الانتاج المحلى من السلع الزراعية والغذائية والصناعية ومواد البناء . هذا بالاضافة الى زيادة الفائدة المائية لخدمة التوسع الزراعى فى المستقبل والاهتمام بمشروعات النقل والمواصلات لاهميتها فى الاسراع بالتنمية التكاملية .

ولاشك أن تركيز العمل التكاملى السودانى المصرى على قضية التنمية يأتى استجابة لروح العصر ومتطلباته ومواجهة لتحدياته ، وان ادراك دولتى التكامل « مصر والسودان » لاهمية دفع معدلات التنمية على المستوى التكاملى يأتى منسجما مع دورهما فى المجال الافريقى ، فالخرطوم شهدت انطلاقة عقد التنمية الافريقى [١٩٨٠ — ١٩٩٠] فى اطار انعقاد المعرض التجارى الافريقى الثالث [٣ نوفمبر ١٩٨٠] وعقد التنمية الافريقى هو الخطوة الاولى فى استراتيجية اقتصادية مستقبلية لافريقيا حتى سنة ٢٠٠٠ .

وقد حدد ملامحها رؤساء أفريقيا فى مؤتمر لاجوس العام الماضى .

وأمام نفس المؤتمر أعلنت مصر انشاء **الصندوق المصرى للمعونة الفنية لافريقيا** والذى أقر انشاءه مجلس الوزراء المصرى فى نوفمبر الماضى. ويستهدف الصندوق مساعدة الدول الافريقية فى مشروعات التنمية بتقديم معونة فنية سواء فى صورة خبراء من مختلف الشخصيات أو فى صورة منح دراسية لابناء هذه الدول والاسهام فى دراسات الجدوى للمشروعات المختلفة فى الدول الافريقية .

وأكثر من هذا فان مصر تدرس حاليا عقد **مؤتمر دولى لقضايا التنمية الافريقية** . ولاعجب أن شهدت القاهرة فى بداية الستينات أول مؤتمر للدول النامية [٩-١٨ يوليو ١٩٦٢] بحضور الدول الافريقية حديثة الاستقلال آنذاك ولعل فكرة تجمع الدول النامية بدأت من هذا المؤتمر وتبلورت مؤخرا فيما يعرف الان بمجموعة الـ ٧٧ [وهى ١٢٢ دولة نامية] تواصل الحوار الصعب مع الدول الصناعية المتقدمة .

ويبرز البعد الافريقى لتجربة التكامل السودانى المصرى لو تذكرنا أن الاستغلال الامثل لمياه نهر النيل هو محور رئيسى لمشروعات التكامل والنيل اذ يجمع بين تسع دول أفريقية فان مشروعات التكامل النيلية تشكل قاعدة للانطلاق نحو تعاون أوسع مع كل الدول النيلية. وتقوم كل من مصر والسودان بدفع التعاون بين هذه الدول تحقيقا للمصالح المشتركة .

والاستخدام الامثل لمياه نهر النيل هو أساسا عمل انتاجى تنموى فى المقام الاول وعلى سبيل المثال فان توفير ٥ مليارات متر مكعب من المياه فى المرحلة الاولى لقناة جونجلى وهى احدى مشروعات التكامل المصرى السودانى يعنى فى لغة الانتاج والتنمية تحقيق عائد سنوى يقدر باكثر من ٦٠ مليون جنيه لان العائد السنوى من المتر المكعب للمياه يقدر بنحو ١٢ مليما بأسعار الستينات وبنحو ٢٠ أو ٢٥ مليما بأسعار الثمانينات .

وان الخبرات المكثفة لدولتى التكامل فى الرى وترويض نهر النيل منذ فجر التاريخ تشكل زادا ثمينا لكل الدول النيلية التى تتطلع الى اكتساب مثل هذه الخبرات . وجاءت زيارة وزير الموارد المائية الكينى للقاهرة فى مارس الماضى فى هذا الاطار لدعم العلاقات فى مجالات مشروعات الرى ومياه الشرب . وتدريب المهندسين الكينيين بالقاهرة.

وثمة جانب آخر من جوانب التنمية تولده تجربة التكامل أهمية ملحوظة وهو شبكة النقل والمواصلات البرية والنهرية والحديدية . فتنفيذ هذه الشبكة لا يحقق ربط دولتى التكامل فحسب وانما يحقق الربط بين شمال القارة وشرقها وجنوبها للمرة الاولى وبعدها يستطيع المواطن المصرى أن يسافر بالقطار ذهابا وايابا من الاسكندرية الى الخرطوم أو أديس أبابا أو مقديشيو أو لوساكا أو دار السلام أو سالسبورى .. الخ .

ولقاء الخرطوم فى زمانه ومكانه يستمد أهميته من دفع خطى التكامل السودانى المصرى وتأمين مسيرته نحو أهدافه المنشودة . واذا كان الحفاظ على الامن القومى لدولتى

التكامل احدى مسئوليات لقاء الخرطوم فان الامن القومى لدولتى التكامل لا يستهدف فحسب ترتيب شئون دفاعية لكفالة الامان للحدود السياسية للدولتين لان مفهوم الامن القومى السودانى المصرى فى ظل تجربة التكامل يرتبط بالاهداف الحياتية لشعبى التكامل بمختلف صورها الاقتصادية والاجتماعية . ويعنى هذا أن الامن القومى لدولتى التكامل عنصر من عناصر التنمية ايضا فهو يعنى الاستقرارالاقتصادى الداخلى واشباع حاجات الانسان المصرى والسودانى .

ويبدو واضحا أن قضية التنمية التكاملية تكتسب أبعادا هامةوتشكل نموذجا أمثل أمام الدول الافريقية التى تفتقر الى الامن الجماعى وتتعثر خطاها فى التنمية أمام تحديات التدخل الاجنبى وصراعات الدول الكبرى والانقلابات الداخلية التى بلغت نحو ١٢٠ محاولةانقلاب فى الستينات والسبعينات ، وليكن يوم أفريقيا كل عام هو يوم التوجه الى التضامن والتكامل الافريقى بارادة واحدة للتخلص من « حزام الفقر والجوع » الشهير الذىيشمل ثلاثين دولة افريقية . ولتكن تجربة التكامل السودانى المصرى بدروسها المستفادة تجربة ميدانية لكل خطوة افريقية قادمة . ولاعجب فهىتجربة من الواقع الافريقى قدر لها أنتبرز بحكم الدور المميز لدولتى التكامل على الساحة الافريقية .

أحمد يوسف القرعى